

قضية

قليلات أمام جنائيات بعدا...
القضية في أيد أمينة

من المفترض أن يمثل طه
قليلات أمام محكمة بعدا
اليوم، في قضية ينظر فيها
رئيس محكمة الجنائيات في
جبل لبنان القاضي هنري
خوري المعروف باستقلالته
وتشدده وتميز أحكامه

بيسان طي

بعيداً عن الأضواء، يُفتح اليوم أحد ملفات قضية «بنك المدينة»، الفضيحة التي ارتبطت بأسماء عاملين في المصرف اختلسوا أمواله، وأثيرت الشبهات حول تورط سياسيين ومتنفذين. عشرات الأسئلة لم تلق أي إجابة، من هم كل المتورطين فيها؟ كيف هرب المتهمون الرئيسيون؟ لماذا تأخر صدور أحكام في القضية؟ من سيان المتهمين بالاختلاس؟ أي فصول لم تكشف بعد في ملف «بنك المدينة»؟ لماذا جرت محاولات للفلتة؟ و... صباح اليوم، من المفترض أن يُساق طه قليلات إلى محكمة الجنائيات في بعدا ليخضع للاستجواب في قضية رفعها عليه عدنان أبو عياش (مساهم بالأكثريّة في البنك)، متهماً بإيه بسرقة المصرف، التهمة التي وجهت أيضاً إلى أشخاص آخرين متواطئين معه ومع شقيقته رنا في هذه السرقة.

هذه المرة، يبدي المتابعون للقضية ارتياحاً كبيراً، فالقاضي الذي ينظر فيها أخيراً هو رئيس محكمة الجنائيات في جبل لبنان هنري خوري «الذي يُعرف عنه أنه شديد الاستقلالية والنزاهة ولا يخضع للضغط مهما كان نوعها». الكلام على القاضي خوري بطال عشرات الملفات التي أصدر فيها أحكاماً تعد مثالا على العمل القضائي النزيه ويحمل بعضها اجتهادات يجدر التوقف عندها.

إنها الفضيحة التي كان من المفترض أن تهز البلد و«تسقط عروش سياسيين كبار»، هذه القضية في أيد أمينة، سقف التوقعات الذي يتحدث عنه متابعون لملف «بنك المدينة» وقانونيون مرتفع، يقول بعضهم إن «المتابع للملفات القضائية على اختلافها، يمكنه القول بأن ثمة محطات مهمة في الحياة القضائية اللبنانية، بالأحرى ثمة قضاة قدموا أحكاماً مهمة جداً ولم تسلط عليها الأضواء، في هذا الإطار يمكن تفسير الآمال التي نعقدتها في قضية بنك المدينة. القاضي خوري معروف باستقامته من جهة، وسعة

اطلاعه من جهة ثانية، لذلك فإن تحويل هذا الملف إليه يعني أن القضية لن تطوى، ولن ترمى في أدراج تترامم فيها الملفات، القضية ستصل إلى النهاية المتبتغة، والعدالة ستأخذ مجراها».

قصة طه قليلات تصلح لفيلم هوليوودي طويل، فيها كل عناصر التشويق والإثارة، سرقة مصرف، تواطؤ مع «كبار»، هروب من العدالة، اختفاء أو تسلل عبر حدود ما، ملف تسلط عليه الأضواء وتحنس عنه بما يجعل المعلومات الحقيقية عنه قليلة. الشاب الذي كان عاملاً في مهن بسيطة صار فجأة «مليارديراً»، الركن الأساس لهذه الثورة شقيقته رنا المتهمه الرئيسية في اختلاس أموال «بنك المدينة». هذا الشاب نفسه بنى شبكة من العلاقات مع سياسيين وأمنيين، يقول رواة قصته، ويضيفون إنه راح «برمي المال يمنا ويسرة»، رشي تتلقفها أيدي نافذين.

عام 2006، أوقف طه قليلات، ثم أخلي سبيله وظل جواز سفره مصادراً، لكنه تمكن من التواري عن الأنظار.

تتابعت فصول القضية، ولم يحضر طه قليلات الجلسات التي كان يُستدعى إليها، فيما كانت بعض الجلسات تؤجل بسبب تغيير الموكلين، وهذا تكتيك يُعتقد

المتابعون
للقضية يعلقون آمالاً
على جلسة اليوم

أنه اعتمد في محاولة للالتفاف على مسار القضية. تعددت على أي حال جوانب القضية، ونظر فيها أكثر من قاض، تنحى بعضهم عنها. وفي «يوم أميني»، في 18 آذار تحديداً، أوقف طه قليلات على حاجز للجيش اللبناني في منطقة المدفون، بموجب مذكرة توقيف صادرة عن النيابة العامة في جبل لبنان. سلم الموقوف إلى مخفر البترون، وبدل أن تسلمه قوى الأمن إلى النيابة العامة في بعدا سلمته إلى النيابة العامة في طرابلس. حينها قال مسؤول أميني لـ«الأخبار» إن النيابة العامة في الشمال وافقت، بموجب تقرير طبي تقدم به وكيل قليلات، على نقل الأخير إلى المستشفى الإسلامي في طرابلس بحجة أنه يعاني من الربو. وقد جرت محاولات لإخلاء سبيله.

طه قليلات يقبع حالياً في سجن مركزي، والقضية اتخذت مسارها المنتظر.

بحثاً عن الهيبة المفقودة

رضوان مرتضى

ليست المرة الأولى التي يهرب فيها رجال الأمن المكلفون تطبيق القانون من المخالفين له. فالمتابع للأحداث يحصي عشرات الاعتداءات اليومية على عناصر القوى الأمنية أثناء محاولتهم قمع المخالفات، وتحديد المتعلق منها بالبناء.

السيناريو الذي يتكرر يومياً بات ظاهرة يتندر بها كثيرون، إذ حالما تصل الدورية الأمنية المكلفة قمع المخالفة يتجمهر عشرات النسوة والأطفال ليرشقوها بالحجارة.

في معظم الأحيان، تنسحب القوة الأمنية، لكن إن لم تفعل، يستدعي المخالفون التعزيزات ليحضر الرجال مدججين بالعصي والأسلحة الحربية. يُحطمون سيارة حماة الأمن الداخلي، وإن استلزم الأمر، «يبلون» أيديهم بالعسكري الخائف ويشبعونه ضرباً. الاعتداءات على العناصر الأمنيين لم تُعد تقتصر على الضرب بالأيدي، بل تعدتها ليدخل الرصاص عاملاً أساسياً فيها.

وبالتالي، صارت هذه الأحداث تُمثل رادعاً للضباط المسؤولين، ما قد يمنعه من التجرؤ وتطبيق القانون. المسؤولية يتقاسمها ضباط هذه المؤسسة والقيمون عليها. فالاستنسابية في تطبيق القانون والرشى العلنية التي يتردد أن مواطنين يدفونها لرائد أو عقيد، انعكستا سلباً على الضباط الشرفاء. ذهب الصالح منهم بجريرة الطالح، فاختلط الأمر على مواطنين اعتادوا أن كل شيء يُشترى في هذا الوطن.

أما مسؤولية حماية ضباط هذه المديرية، فقضية وضعها مسؤولون رفيعون في مؤسسة قوى الأمن في عهدة العناية الإلهية منذ زمن. ليصبح بعدها رجال قوى الأمن مكسر عصا، حيث باتوا الحلقة الأضعف، التي يستهدفها مواطنون مستغلين هزالتها لإمرار مخالفتهم.

ففي عرف هؤلاء لا يُطبّق القانون إلا على الضعفاء، وهم ليسوا كذلك أمام رجال أمن يبحثون عن الهيبة. يبحثون عن الدعم من مؤسسة أمنية لا تجد من يحميها.

أخبار القضاء والأمن

الادعاء على موقوف بجرم العمالة

ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر (الصورة)، أمس، على الموقوف عادل ح. بجرم التعامل مع استخبارات العدو الإسرائيلي، وإعطائه معلومات والإعداد لملاقاة عناصره في قبرص، سنداً إلى المادة 278 من قانون العقوبات، التي تنص على إنزال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث سنوات إلى 15 سنة، وأحاله على قاضي التحقيق العسكري الأول للمحاكمة.



ميرزا لتسريع المحاكمات في النبطية والبقاع

ترأس النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا في مكتبه في قصر العدل أمس، اجتماعاً لقضاة محافظتي البقاع والنبطية، من رؤساء محاكم الجنائيات واستئناف الجنج، إلى قضاة التحقيق والنيابة العامة في كل من البقاع والنبطية. وجرى خلال الاجتماع البحث في إعطاء الأهمية للدعاوى التي تتعلق بالموقوفين والإسراع في بتها، وتعجيل العمل في الدوائر العائدة إلى كل منهم، وتخفيف سبيل من يستحق.

وبهذا الاجتماع، يكون القاضي ميرزا قد أكمل اجتماعاته مع قضاة كل المحافظات لحثهم على العمل من أجل التخفيف من اكتظاظ السجون.

سلب غلّة محطتي وقود بقوة السلاح

سلب شخصان ملثمّان، كانا يستقلان سيارة من نوع «مرسيدس»، مبلغاً من المال كان بحوزة عاملين (من التابعة المصرية) أثناء وجودهما في محطة وقود في منطقة ساحل علما - جونبة. وبحسب ما جاء في إفادتي العاملين، فإن الملتصين شهرا في وجهيهما مسدساً ورشاشاً حريباً من نوع «كلاشنكوف»، وسلباهما مبلغاً قدره 12 مليون ليرة، قبل أن يفرّا باتجاه منطقة نهر الكلب. بعد نصف ساعة على الحادثة، وصل الملتصان المسلحان إلى محطة وقود أخرى في منطقة الدورة، وسلبا بقوة السلاح الغلّة التي كانت بحوزة العامل في المحطة، وهي عبارة عن 3 ملايين و700 ألف ليرة لبنانية، ثم فرّا إلى جهة مجهولة.



المحكمة الدولية

جلسة سرية للبحث في طلبات السيد

عقد قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري (المعروفة باسم المحكمة الخاصة بلبنان) دانيال فرانسيس، أمس، جلسة سرية وغير وجاهية في إطار النظر في طلب اللواء الركن جميل السيد الحصول على مستندات تتعلق بملفه، موجودة في حوزة المدعي العام دانيال بلمار. وقبل عرض مضمون التعميم الإعلامي، الذي صدر عن المكتب الإعلامي في المحكمة الدولية بهذا الشأن، لا بد من التذكير بأن ملف السيد يعني بحقه في ملاحقة المسؤولين عن اعتقاله تعسفياً لنحو أربع سنوات في القضية، وهو يسعى إلى مقاضاة هؤلاء أمام المحاكم في أوروبا، وفي سوريا، لكنه بحاجة إلى المستندات ليستخدمها فريق دفاعه

أدلة مادية على ضلوع البعض في جريمة الاعتقال التعسفي. التعميم الإعلامي لم يذكر أسماء الأشخاص الذين حضروا الجلسة السرية، لكن علمت «الأخبار» أن المدعي العام بلمار حضر الجلسة بناءً على مقتضيات الفقرة 13 من مذكرة القاضي فرانسيس في 7 شباط 2011، التي أمر بموجبها بلمار بحضور الجلسات التي يفترض أن يستوضحه خلالها القاضي بشأن أسباب رفضه تسليم السيد المستندات التي طلبها، وورد في تعميم المحكمة الإعلامي أن «مسألة تحديد المستندات التي يتعين على المدعي العام إحالتها على السيد جميل السيد» نوقشت خلال الجلسة. وختم التعميم بأن قاضي الإجراءات التمهيدية سيفصل في هذا الموضوع «في الوقت المناسب».

(الأخبار)